

Review and analysis of the operational mechanism of the foreign currency auction window as a monetary policy tool in Iraq

Mohammed Madlool Ali Al-Sultani

bus.mohammed.madl.ool@uobabylon.edu.iq

Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Babylon, Iraq

Abstract

The main objective of this study is to review the general meaning of the foreign currency sale window and related concepts, the mechanism by which the foreign currency sale window operated by the Central Bank of Iraq, and to analyze the trajectory of this window, both in terms of foreign currency sales and purchases, as well as the amount of foreign reserves and their impact on the foreign exchange rate and targeting inflationary pressures in Iraq. Due to the radical and multifaceted transformations and changes that the Iraqi economy underwent after 2003, and the opening up to the global economy after being isolated for a long period from the international economic, financial and monetary system, the foreign currency sale window was established according to the Central Bank Law No. 56 of 2004. Article 28 of this law stipulated simple and unconditional sales, which means making foreign currency more readily available in the parallel market in order to achieve monetary and price stability. This came as a result of meeting the increasing domestic demand for foreign currency from banks, financial institutions and money transfer companies on the one hand, and financing the foreign trade of the private sector and its needs for foreign currency on the other. Standard tests revealed a long-term equilibrium relationship between the model variables. However, the short-term relationship between foreign exchange window (WS) sales and the inflation rate was inverse, which is also reflected in Iraq's foreign exchange rate.

Keywords: Foreign exchange window, foreign reserves, foreign exchange rate, economic inflation

استعراض وتحليل مسار آلية عمل نافذة بيع العملة الاجنبية كأداة من أدوات السياسة النقدية في العراق

المقدمة

تعد نافذة بيع العملة الاجنبية التي يتبعها البنك المركزي العراقي والتي بدأت عملها بطريقة مزاد للعملة الاجنبية في 10/4 / 2003 ، احد اهم الادوات الرئيسية المستحدثة للسياسة النقدية ، وقد وضعت بالاساس من اجل الحد من التقلبات التي يتعرض لها سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، والعمل على تحقيق التوازن او على الاقل تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ، بعد ان كان هناك تعددية في اسعار الصرف قبل عام 2003 ، فضلا عن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية في داخل الاقتصاد ، ان جميع هذه الاهداف التي تسعى لها السياسة النقدية من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية يعتمد بالاساس على

الاحتياطات الاجنبية الموجودة في البنك المركزي ، الناجمة من الإيرادات النفطية ، وبهذا يمكن ان تساهم نافذة بيع العملة الاجنبية وبشكل مباشر على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد العراقي .

اولاً: مفهوم نافذة بيع العملة الاجنبية

يعد نافذة بيع العملة الاجنبية احد اهم ادوات السياسة النقدية المؤثرة على الطلب الكلي في الاقتصاد والتي تعمل قد على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد معدلات التضخم الاقتصادي من طريق التأثير المباشر على نمو الكتلة النقدية ، وضبط مناسيب السيولة المالية والنقدية، والمحافظة على قيمة العملة المحلية اتجاه العملة الاجنبية ، وكما تعد احد الاساليب المؤثرة في المتغيرات الاقتصادية ، باعتبارها مرحلة انتقالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، هذه الاداة تمت صياغتها من قبل الولايات المتحدة الامريكية لتصحيح مسار اقتصاديات الدول التي تعاني من ازمات مالية ونقدية ، وبالأخص الدول التي تعاني من ظاهرة الدولار ، كشكل من اشكال برامج التصحيح الاقتصادي عن طريق توفير المعروض النقدي والسلعي [1].

في العادة تستخدم نافذة بيع العملة الاجنبية في الاقتصادات الريعية والاقتصادات الناشئة التي تعاني من تخلف أنظمتها المالية والنقدية وضعف الوساطة المالية التي تتمثل في عدم امكانية القنوات التقليدية للسياسة النقدية في انتقال اثرها للقطاعات الاقتصادية الحقيقية ، واختلال هيكلها الاقتصادي والاعتماد بشكل كبير على الاستيرادات من اجل تلبية الطلب المحلي [2]

وقد تختلف اراء الاقتصاديين والباحثون في تحديد مفهوم نافذة بيع العملة الاجنبية من شخص الى اخر فيرى البعض على انها آلية يستخدمها البنك المركزي من طريق قيامه ببيع مبلغ معين من العملات الاجنبية بمزاد علني لمعرفة او لتحديد سعر البيع والكمية المباعة ، او انها اسواق رسمية منظمة في البنوك المركزية والمؤسسات المتخصصة يحدث فيها مبادلة عملات مختلفة للدول بالعملات الاجنبية وفق اسعار الصرف التي يتم تحديدها في سوق القطع الاجنبي وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة الأجنبية [3]

وتعرف ايضا على انها احد ادوات او اساليب السياسة النقدية غير المباشرة المتبعة من قبل البنك المركزي والتي يستخدم من خلالها بيع وشراء العملات الاجنبية في سوق العملات الاجنبية من اجل السيطرة على المعروض النقدي وتحقيق السيولة المالية العامة وخفض معدلات التضخم وتغطية فجوة الطلب المحلي على العملة الاجنبية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف [4]

وتعرف نافذة بيع العملة الاجنبية بانها ادارة عملية بيع العملة الاجنبية من اجل المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ومواجهة اي كميات يحتاجها السوق لغرض تمويل وتغطية استيرادات القطاع الخاص من جهة وتلبية احتياجات وزارة المالية من العملة المحلية من جهة اخرى [5] ويشير مفهوم نافذة بيع العملة الاجنبية كذلك الى الاسلوب الذي يستخدمه البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقد لتحقيق التوازن بين عرض النقد للدinar العراقي وعرض النقد للدولار تارة ، وقيام البنك المركزي من خلال نافذة العملة في التأثير على عرض النقد تارة اخرى ، فعند قيام البنك المركزي بشراء العملة الاجنبية يعمل هذا الى زيادة المعروض النقدي ، بينما عندما يقوم البنك المركزي ببيع العملة الاجنبية يؤدي هذا الى التقليل من المعروض النقدي ، لذا ان السيطرة على سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية يجعل البلد يصل الى حالة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالشكل الذي يدعم العملة المحلية ويرفع قيمتها، وذلك لوجود ارتباط مباشر بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار [6]

وقد يختلف نظام نافذة بيع العملة الاجنبية باختلاف هدف السياسة النقدية المتبعة ، وتأثير مكونات عرض العملة الاجنبية في الاقتصاد ، وكذلك التطور الحاصل في مستوى القطاع المالي والنقدي ، وهنا نافذة بيع العملة الاجنبية لا تعدى الا ان تكون على انواع اساسية متعددة اهمها :

- نافذة بيع العملة الاجنبية ذات الاتجاه الثنائي :

في هذا النوع يقوم البنك المركزي بالتدخل بشكل مباشر او بشكل غير مباشر في سوق الصرف الاجنبي اما بانعا او مشتريا للعملة الاجنبية من اجل تلبية الطلب الداخلي من العملة الاجنبية ، وكذلك تمويل معاملاتها الاجنبية ، وضمان الاستقرار في سعر الصرف للعملة ، ان سوق الصرف الاجنبي هنا عادتاً ما يتصف بسوق احتكار القلة ، حيث تكون مصادر العملة الاجنبية محدودة ومقيدة في اطار صادرات القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبعض المؤسسات المالية الاخرى ، وهذا يكون ضمن فترات متباعدة ومتفاوتة من دولة الى اخرى وحسب الاوضاع الاقتصادية والانتاجية لتلك الدولة ، بالإضافة الى ذلك فان الاعضاء المشاركين في هذا النوع من المزايدات يكون عددهم محدود يقتصر على البنك المركزي والمصارف الوداعية وبعض المؤسسات المالية الاخرى من خلال قيام البنك المركزي بتقديم عروض البيع والشراء للعملة الاجنبية وحسب الحاجة لتغطية طلبات السوق في عملية البيع ، وتغطية النقص في عملية الشراء من جهة وزيادة احتياطياتها من العملة الاجنبية والمحافظة على مستواها من جهة اخرى [7]

- نافذة بيع العملة الاجنبية احادية الاتجاه:

هنا يكون تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي بصفة بائع فقط للعملة الاجنبية ، اي ان تدخل البنك المركزي يكون احادي الاتجاه لتلبية الطلب المحلي وسد حاجة القطاع الخاص من العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات وتلبية الحاجات الفردية ، ويتميز سوق الصرف الاجنبي في هذا النوع بانه سوق احتكاري تحتكر فيه الدولة مصادر المعروض من العملة الاجنبية ، في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتزويد القطاع الخاص بالعملية الاجنبية عن طريق بيعها بالسعر المعلن عنه مسبقاً كونه المحتكر الوحيد للعملة ، وبهذا تصبح نافذة بيع العملة الاجنبية هي

سوق الصرف الاجنبي ، والبنك المركزي هو الجانب الرئيسي والمؤثر المباشر على اتجاه سعر الصرف من خلال مبيعاته ، وهذا ما يحدث عادتاً في الاقتصادات الريعية التي تلبي الطلب المحلي عن طريق الاستيرادات ، والتي تعاني بعض الاختلالات الهيكلية في اقتصادها [8] - نافذة بيع العملة الاجنبية بالعملية العاجلة - وبالعجلة

يقوم البنك المركزي في مثل هذا النوع من نافذة بيع العملة الاجنبية بالعملية العاجلة من خلال عمليات البيع اليومية او الاسبوعية ، اذ يقوم المشتريين بشراء العملة وفق السعر المعلن في لحظة اتمام عملية التبادل وهذا يكون بشكل نقدي ، حيث يتحدد السعر في ظل سعر الصرف الفوري والذي يدعى سعر الصرف العاجل ، اما البيع في الاجل ، يقوم البنك المركزي ببيع العملة بشكل يومي او اسبوعي ايضا ، ولكن في هذه الحالة تحدث بشكل عقود آجلة تختلف فيها مدة الاستحقاق والتي قد تكون لمدة (30،60،90) يوما ، وحسب ما يحدده البنك المركزي ، هذا النوع من العمليات يرى ان تكون هناك توقعات عقلانية فيما يتعلق بالسعر المستقبلي لسعر الصرف ، وهذا يقوي الثقة بقبالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي [9].

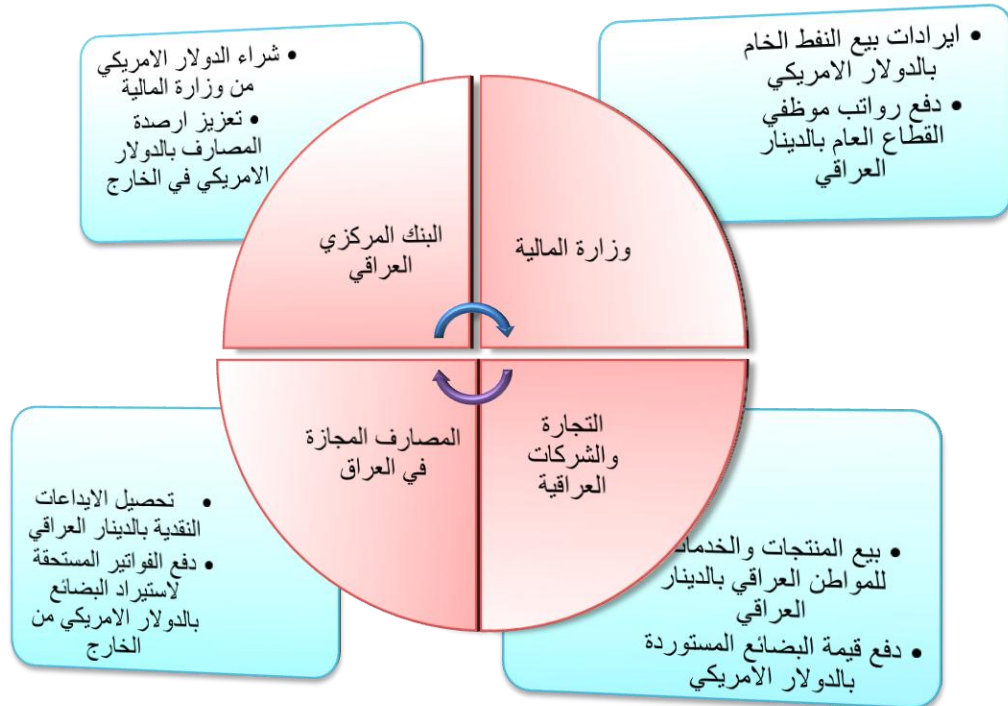
ثانيا : نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق

لقد بدا البنك المركزي العراقي العمل بنافذة بيع العملة الاجنبية منذ الرابع من شهر تشرين الاول / اكتوبر عام 2003 ، وكانت هذه البداية في العمل بطريقة مزاد العملة الاجنبية ، حيث تم تشكيل لجنة لإدارة المزاد ، و تتغير اعضائها كل ثلاثة اشهر كخطوة اولى ، ومن ثم كل ستة اشهر كخطوة ثانية ، وقد استمر العمل على هذا النحو حتى بداية عام 2012 ، ومن ثم بعد ذلك تم انشاء قسم خاص بنافذة بيع العملة الاجنبية ، وهنا يمكن الاشارة الى ان نافذة بيع العملة التي اتبعها البنك المركزي العراقي قد مرت بمرحلتين ، المرحلة الاولى امتدت حتى عام 2013 ، حيث كانت نافذة بيع العملة الاجنبية ذات اتجاهين ، اي ان البنك المركزي كان يدخل اما بائعا او مشتريا ، وهذا يكون حسب مقتضيات عمل السياسة النقدية ، على الرغم من ان عمليات البيع والشراء كانت محدودة في هذه الفترة ، اما المرحلة الثانية فقد كانت بعد عام 2013 وحتى الان ، ويكون هنا آلية عمل نافذة بيع العملة الاجنبية باتجاه واحد ، حيث تشير هذه المرحلة ان البنك المركزي يدخل فقط بائعا للعملة الاجنبية ، الا في بعض الحالات الاستثنائية التي قد تتعلق بمشتريات وزارة المالية [10].

ان تطبيق اداة نافذة بيع العملة الاجنبية التي يتبعها البنك المركزي العراقي تعتبر من بين الادوات الكمية للسياسة النقدية الحديثة ، والتي لم يتم العمل بها سابقا قبل عام 2003 ، ولكن تماشيا مع نهج الاقتصاد المفتوح والانفتاح الاقتصادي على الاسواق العالمية وترابط العلاقات النقدية والمالية والتجارية ، ومن اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة ، وجد من الضروري استحداث نافذة بيع العملة الاجنبية ، ومن اهدافها الاساسية السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة ، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية للحفاظ على قيمة الدينار العراقي من خلال التوازن بين عرض النقد والطلب عليه في السوق المحلية ، فضلا عن تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ، من اجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية عبر سعر صرف توازني في السوق المحلية [11]

فضلا عن ذلك هناك سعي لتوفير احتياطات النقد الاجنبي الكافية لتلبية احتياجات الدولة من الاستيرادات للعمل على ضمان حالة الاستقرار في قطاع المعاملات الخارجية ، وسد احتياجات القطاع الخاص من العملة الاجنبية ، مع فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وحسابات مصرفية بالعملة الاجنبية من اجل اجراء تحويلات مالية خارجية ، كل هذا يمكن ان يساهم وبشكل كبير على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد العراقي [12]

ينفذ البنك المركزي العراقي السياسة الخاصة بنافذة بيع العملة عن خلال توظيف ما يحصل عليه من العملة الاجنبية من الايرادات النفطية ، اذ يقوم البنك المركزي بعرض كميات من العملة الاجنبية على مجموعة من المصارف من خلال نافذة بيع العملة وفقا لسعر صرف محدد مسبقا ، وان الكمية المعروضة من العملة الاجنبية التي يطرحها البنك المركزي من خلال نافذة البيع قد تتغير تبعا لمقتضيات السياسة النقدية الخاصة بسعر الصرف من جانب ، وضمان التوازن بين سعر الصرف السوقي وسعر الصرف المعلن من جانب اخر [13] الشكل (1) يوضح ادارة نافذة بيع العملة الاجنبية المتبعة الذي يتبعها البنك المركزي العراقي



ويمكن توصيف وتنظيم عملية نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق وفقا للتعليمات التي اصدرها البنك المركزي الى المصارف التجارية بموجب المادة (4) الفقرة (5) من قانون البنك المركزي والتي تتضمن التعليمات التالية [14]:

- يتم فتح نافذة بيع العملة الاجنبية بشكل مستمر خلال ايام الاسبوع عدا ايام العطل الرسمية .
- تقدم المصارف التجارية والمؤسسات المالية وشركات الصيرفة المجازة او المسجلة بشكل رسمي طلبات في مغلف مغلق يتضمن المبالغ المطلوب شرائها او المراد بيعها ، او تقدم كشفا تحليليا عن المبالغ المراد تحويلها داخل او خارج العراق ، حيث لا يمكن للجهات غير المسجلة المشاركة في نافذة البيع العملة .
- تفتح هذه الطلبات من خلال لجنة المزاد الخاصة في البنك المركزي ، والتي لا تقل عددهم من ثمانية افراد لدراسة هذه الطلبات .
- في بعض الاحيان تكون الموافقة اما كلية او جزئية ، او قد ترفض بعض من هذه الطلبات وذلك لان بعض الاوراق القانونية غير مكتملة ، او ان هناك بعض الطلبات تتضمن سلع غير مرغوبة .
- هذه الطلبات المقدمة من قبل تلك المؤسسات قد تتأخر عدة ايام بسبب الإجراءات القانونية والتدقيقية .
- واخيرا تصرف تلك الطلبات بسعر صرف الدولار يحدده البنك المركزي ، وهو سعر صرف ثابت تقريبا ، ونادرا ما يتغير ، وان تغير يكون في حدود ضيقة جدا خلال بعض الاشهر او السنة .
- وتبعاً لذلك يكون عمل نافذة بيع الاجنبية في العراق وفق آليه يضعها البنك المركزي ، معتمد في ذلك الى العجز الانتاجي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي ، والتزايد المستمر على الدولار الأمريكي من قبل القطاع الخاص والمؤسسات المالية الاخرى من اجل تلبية الاحتياجات المحلية عن طرق الاستيرادات من الخارج ، الامر الذي يدفع البنك المركزي بنافذة بيع العملة ذات الاتجاه الواحد وكالاتي[15]:
- في البداية تقوم الحكومة العراقية ببيع النفط الى الخارج بالدولار الأمريكي ، واستلام إيراداته في حساب خاص بها لدى البنك الفدرالي الأمريكي .
- يقوم البنك المركزي العراقي باعتباره صاحب السلطة التنفيذية للسياسة النقدية في العراق بمبادلة الدولار الأمريكي الذي بجوزة الحكومة الى الدينار العراقي ، لتتمكن الحكومة من انجاز واجباتها والتزاماتها مثل دفع الرواتب والاجور، والرعاية الاجتماعية ، والمتقاعدين وهم جرى .
- يقوم البنك المركزي بشكل يومي ، واستنادا لخطة موضوعة ومعدة مسبقا يعرض جزء من الدولار الذي بحوزته في نافذة بيع العملة الاجنبية .

- تقوم المصارف والمؤسسات المالية وشركات التحويل المالي و القطاع الخاص بتقديم طلبات من اجل شراء الدولار من نافذة بيع العملة الاجنبية .
- ونظرا الى ان العراق يعد من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نحو نظام السوق وفق المادة (25) من الدستور العراقي ، وهذا اسلوب ينفرد به الاقتصاد العراقي في التعامل مع العملة الاجنبية بعد عام 2003 وعلى مستوى الشرق الاوسط تقريبا ، توجببت الاشارة هنا بصورة عامة الى وجود اربعة قوانين تعمل وفقها نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق من اجل تنظيم عمل نافذة بيع العملة الاجنبية وضمان تحقيق الاهداف التي وضعت من اجلها تلك النافذة وهي كما في الشكل (2):
- الشكل (2) قوانين نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق



ثالثا : تحليل مسار عمل نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق

- تعتبر نافذة بيع العملة الاجنبية احد اهم وسائل البنك المركزي العراقي المؤثرة في الاساس النقدي ، للتحكم في مستوى الطلب الكلي ، وتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي ، وسعر الصرف التوازني، والمستوى العام للأسعار ، وهذا ما ينعكس على السلع المستوردة النهائية او المدخلات الانتاجية من جهة ، وادارة السيولة المالية في الاقتصاد والسيطرة على مناسبتها من جهة اخرى .
- مبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية

يتولى البنك المركزي العراقي بيع العملة الاجنبية من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية ، وتجرى هذه العملية في اطار علاقة البنك المركزي بالمصارف والمؤسسات المالية وشركات التحويل المالي ، حيث تنفذ هذه العملية على الحسابات المفتوحة لتلك المصارف والمؤسسات المالية الموجودة لدى البنك المركزي ، اذ تذهب مبيعات البنك المركزي بشكل رئيسي الى اشباع الطلب الاعتيادي سواء كان للجمهور او للقطاع الخاص الناجم عن تطور النشاط الاقتصادي للبلد كارتفاع مستوى الدخل، والتوسع في مستوى الاستيرادات والمبادلات التجارية والاستثمارات ، او يكون لأغراض اخرى مثل العلاج والسفر وغير ذلك [16] .

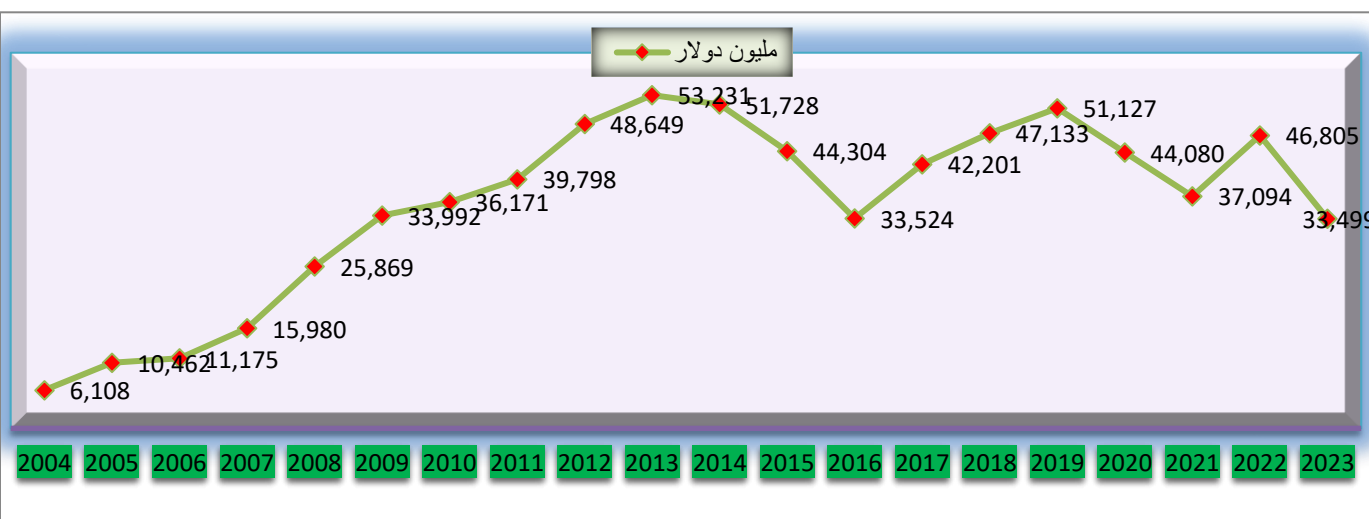
الشكل (3) تطور مسار مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية

المصدر البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع النقدي .

<https://cbiraq.org>

من خلال الشكل (3) نلاحظ ان هناك تذبذب في مسار مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية خلال المدة (2004-2023) فخلال المدة 2004-2013 كان مسار مبيعات العملة الاجنبية في اتجاه تصاعدي ، حيث بلغت مبيعات البنك المركزي عام 2004 ما يقارب (108,6) مليون دولار ، وازدادت بشكل مستمر حتى وصلت الى (231,53) مليون دولار في عام 2013 ، ان هذا المسار التصاعدي في مبيعات العملة الاجنبية انما يعود الى الضخ او التدفق النقدي المصاحب بقدرة الدولة على إدارة إيراداتها النفطية من العملة الاجنبية والتي

تحصل
عليها
من
القطاع
النفطي
من اجل
اشباع



الموازنة العامة ، وتلبية احتياجات والتزامات الدولة المالية ، فضلا عن تغطية احتياجات القطاع الخاص من العملة الاجنبية من عمليات المبادلات التجارية والاستيرادات والتحويل المالي للشركات المالية ، كل هذا من اجل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد العراقي [17] بينما نلاحظ المدة (2016-2014) تراجع في مبيعات العملة الاجنبية حيث بلغت المبيعات عام 2014 تقريبا (728,51) مليون دولار ، ومن ثم بدأت بالتراجع حتى وصلت الى (524,33) مليون دولار عام 2016 وكان السبب في هذا التراجع يعود الى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الاجنبية والتي كانت شديدة بفرض قيود على بعض المصارف لمواجهة ردود الافعال والمخاوف المتعلقة بغسيل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي المرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية ، كما طبق البنك المركزي في هذه المدة مبادا (اعرفك زبونك) من اجل المحافظة و تحقيق ضمان السلامة المالية والمصرفية وايضا القانونية على بيع وشراء العملة الاجنبية

اما المدة (2019-2016) كان هناك تزايد في مبيعات العملة الاجنبية حيث بلغت مبيعات البنك المركزي الى (127,51) مليون دولار عام 2019 بعد ان كان (524,33) مليون دولار عام 2016 ، هذا التزايد تعود بالأساس الى دور البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية اكثر كفاءة في تحقيق الاستقرار النقدي ، و زيادة الإيرادات النفطية ، بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع الكمية المصدرة من النفط، هنا يمكن الإشارة الى ان تقلبات اسعار النفط يمكن ان يكون لها اثر مباشر على مبيعات العملة الاجنبية في الاجل الطويل ، بينما لا تنعكس هذه التقلبات في الاجل القصير ،

بينما يلاحظ ان هناك تراجع في الاعوام (2021-2020) اذ حققت مبيعات العملة الاجنبية (080,44) مليون دولار عام 2020 و(049,37) مليون دولار عام 2021 على التوالي ، هذا التراجع بببيع العملة الاجنبية يعود الى ظهور كوفيد 19 (كورونا) والذي كان له اثر سلبي على النشاط الاقتصادي في العراق ، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة من انخفاض الاسعار النفطية في الاسواق العالمية ،

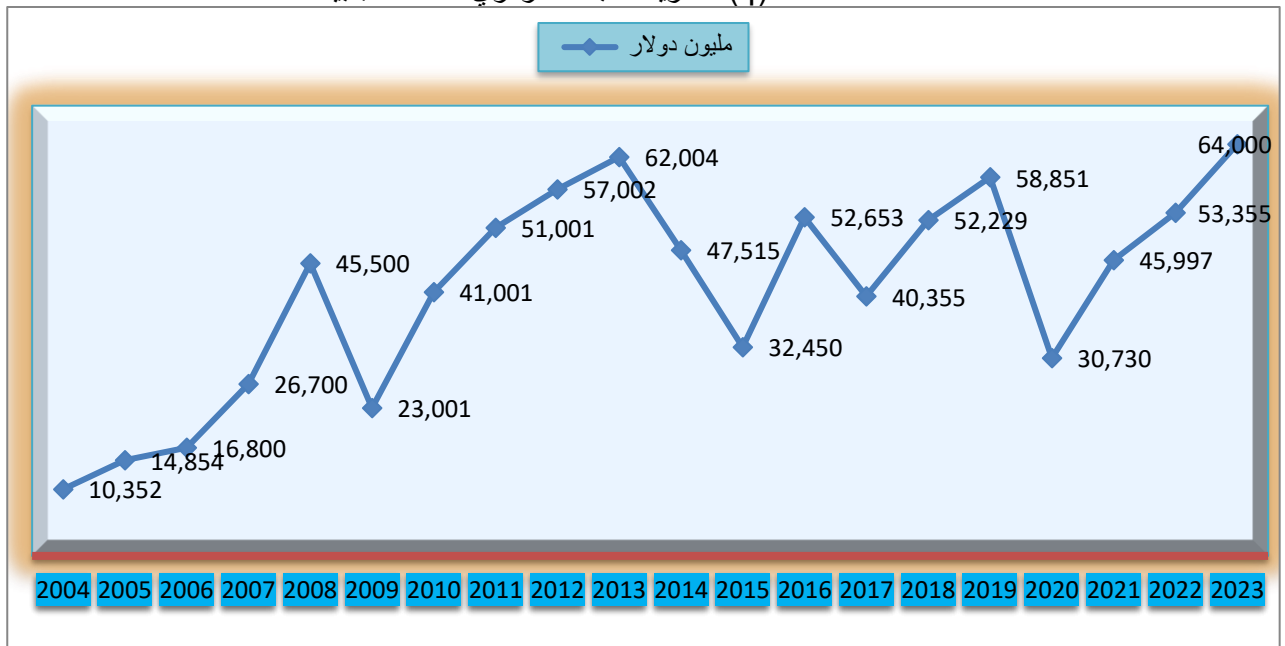
الامر الذي دفع السلطة النقدية بالعمل على تعويض الإيرادات النفطية ، عن طريق تخفيض سعر صرف الدينار العراقي لتخفيف حدة العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة ، اما عام 2022 فقد ازادت مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية لتحقيق (805,46) مليون دولار نتيجة زيادة الطلب من قبل الافراد لأغراض السفر والعلاج خارج العراق ، بعد ان ازادت حركة النقل بشكل تدريجي بين العراق والدول الاخرى من جانب ، وتعزيز حسابات المصارف والمؤسسات المالية وشركات التحويل المالي في خارج العراق من جانب اخر. [18]

وفي عام 2023 قد تراجعت مبيعات العملة الاجنبية الى (499,33) مليون دولار نتيجة تطبيق البنك المركزي العراقي الالية الجديدة (المنصة الالكترونية) في ارسدة المصارف من الاعتمادات والحوالات في خارج العراق والبيع النقدي ، لمواكبة التطورات والممارسات الدولية في العالم [19]

- مشتريات البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية

تعتبر نافذة مشتريات البنك المركزي للعملة الاجنبية من النوافذ المكتملة او الجانب الثاني لنافذة بيع العملة الاجنبية التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي في ادارة السيولة المالية ، والحد من الضغوط التضخمية التي تتعرض لها السوق المالية بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام ، والاستقرار في قيمة الدينار العراقي ، وهنا يقوم البنك المركزي العراقي بشراء العملة الاجنبية من وزارة المالية وبعض المصارف والمؤسسات المالية ، وان النسبة الاكبر من هذه العملة تأتي من وزارة المالية ، والتي يكون مصدرها الرئيسي الإيرادات النفطية ، والنسبة الاقل تأتي من بعض المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى

الشكل (4) مشتريات البنك المركزي للعملة الاجنبية



المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع النقدي .

<https://cbiraq.org>

عند النظر الى الشكل (4) يلاحظ ان مسار مشتريات البنك المركزي للعملة الاجنبية كانت متقلبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2004-2023) ، فقد سجلت المدة (2004-2008) ارتفاعا ملحوظا في مشتريات العملة الاجنبية ، حيث بلغت (352,10) مليون دولار عام 2004 بينما بلغت مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية (500,45) مليون دولار في عام 2008 ، يمكن تفسير هذا الارتفاع الى التحسن في اسعار النفط العالمية ، الامر الذي يؤدي الى زيادة كمية الصادرات النفطية ، وهذا ما ينعكس ايضا على الإيرادات النفطية ، والتي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد العراقي ، والتي بلغت ما يقارب 63 مليار دولار عام 2008 [20]

وبسبب تداعيات الازمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عام 2009 ادى الى تراجع الإيرادات النفطية في العراق نتيجة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية ، حيث وصل سعر برميل النفط الى (61) دولار عام 2009 بعد ان كان (4,94) دولار عام 2008 وهذا انعكس على مشتريات العملة الاجنبية لتسجل (001,23) مليون دولار ، وفي المدة 2010-2013 حدث تزايد واضح في

مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية وقد بلغت (004,62) مليون دولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط بمقدار (6,76) دولار /برميل [21]

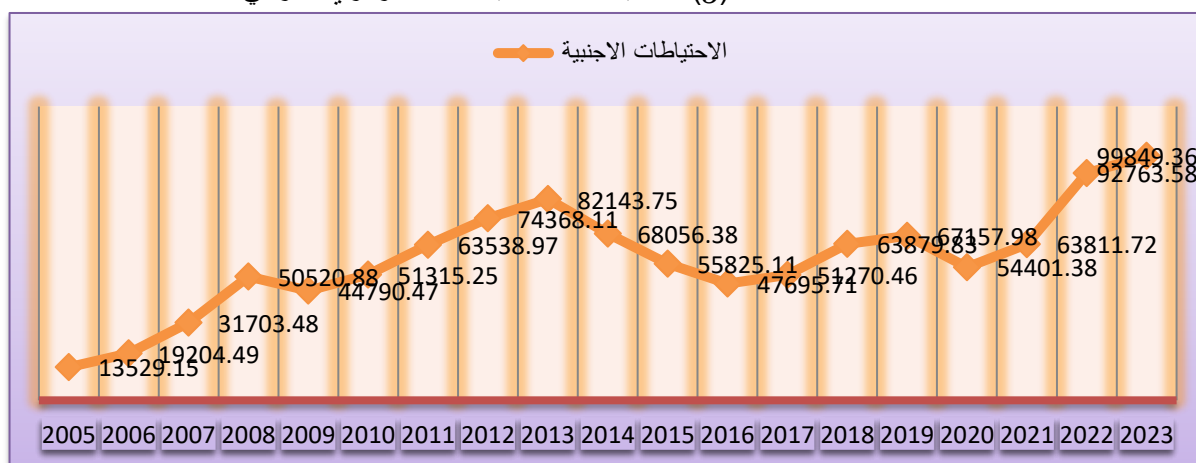
اما الاعوام (2015-2014) فقد تراجعت مشتريات العملة الاجنبية مسجلة (450,32) (515,47) مليون دولار على التوالي ، وهذا يعود الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي والامني في هذه الاعوام، بينما في عام 2016 ارتفعت مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية الى ما يقارب (653,52) مليون دولار لقيام البنك المركزي على تشجيع المصارف باعتماد الية فتح الاعتمادات المستندية من اجل تمويل التجارة الخارجية ، مع وضع معيارا اساسيا للمصارف وشركات التحويل المالي بمدى التزامها بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولي وقانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب [22]

بينما المدة 2022-2017 كانت متذبذبة ، حيث تعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة مالية خانقة ، اذ انهارت اسعار النفط العالمية باعتباره الممول الرئيسي لإيرادات الدولة، وحدث انخفاض في الطلب على الطاقة نتيجة الاغلاق العام و انتشار الجائحة (كوفيد 19) الذي شهدها العالم بصورة عامة والعراق بصورة خاصة . [23] ونلاحظ ايضا ان مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية قد حققت مسارا تصاعديا كبيرا عام 2023 بلغ (000,64) مليون دولار وهذا يعد رقما قياسيا مقارنة بالأرقام الاخرى ، ويعود هذا الارتفاع الى قيام الحكومة بزيادة الانفاق العام بعد اقرار الموازنة العامة للسنوات المالية (2023,2024,2025) ومن ثم مبادرة الحكومة على زيادة مشتريات الدينار العراقي من البنك المركزي [24] .

رابعا : حجم الاحتياطيات الاجنبية :

يرتبط حجم الاحتياطيات الاجنبية من العملة الاجنبية الموجودة في البنك المركزي العراقي بالعوائد النفطية واستخدامات تلك العوائد من القطاع العام ومن القطاع الخاص ، وهذا قد يحدث باتجاهين ، الاتجاه الاول يستخدم البنك المركزي العملة الاجنبية من اجل تغطية استيرادات الحكومة العراقية بالدولار من جهة ، والدفاع والمحافظة على سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي من جهة اخرى ، بينما يكون الاتجاه الثاني هو قيام وزارة المالية ببيع الدولار الى البنك المركزي من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية من اجل تلبية استيرادات القطاع الخاص ، اما ما تبقى سوف يتم اضافة الى الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي [25]

الشكل (5) الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي



المصدر :البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ،البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع النقدي .

<https://cbiraq.org>

عند النظر الى الشكل (5) نلاحظ ان الاحتياطات الاجنبية بدأت بارتفاع مستمر من عام 2005 والبالغة (13529.15) مليون دولار حتى وصلت الى (82143.75) مليون دولار عام 2013، هذا الارتفاع كان بفعل تأثير إيرادات وزارة المالية بارتفاع اسعار النفط العالمية ، حيث بلغ سعر برميل النفط حوالي 75 دولار للبرميل الواحد ، وايضا كان هناك ارتفاع في معدل نمو المبيعات العملة الاجنبية ، المصاحبة في ارتفاع معدل التضخم السنوي والتي بلغت 6.1% الناجمة من زيادة الانفاق العام [26]

و في 2014 - 2016 تراجعت الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي (47695.71) مليون دولار نتيجة تأثير العراق بمجريات الاحداث الامنية والاقتصادية المحلية والاقليمية والعالمية ، الامر الذي ادى الى انخفاض الاحتياطات الاجنبية الى مستويات تنذر بالخطر على غطاء العملة الاجنبية والجدارة السيادية وقدرة ميزان المدفوعات على تسوية التزاماتها الخارجية ، ولكن بعد ذلك بدأت الاحتياطات بالتحسن الطفيف نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، ولكن في عام 2020 كان هناك تراجع بسبب العجز في الموازنة العامة نتيجة زيادة النفقات التشغيلية ، فضلا عن الصدمة الخارجية الناجمة من انتشار وباء كورونا وما رافقها من تراجع بأسعار النفط العالمية ، وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي يتعرض لها الاقتصاد المالي والنقدي العراقي ، فان العراق ما زال يحتفظ باحتياطات اجنبية جيدة بلغت (99849.36) مليون دولار عام 2023 وهذا كان طبقا الى المعايير الدولية التي حددها صندوق النقد الدولي في ملائمة امثليه حجم الاحتياطات الدولية ، وتشير بعض الدراسات ومن ضمنها دراسات صندوق النقد الدولي الى ان العراق يعد من الدول عالية الاحتياطات الاجنبية ، اذا تعد نسبة الاحتياطات الاجنبية الى المعروض النقدي ما يقارب (170%) وتعد هذه النسبة جيدة .

خامسا: تحليل اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر الصرف الاجنبي

بعد صدور قانون 65 لسنة 2004 وحصول البنك المركزي على استقلاليته في رسم وصياغة وإدارة السياسة النقدية والمسؤول الوحيد في ادارتها ، اذ تم تحرير نظام الصرف الاجنبي كخطوة اولى نحو التحول الى اعتماد اليات السوق في تسيير الاقتصاد ، واصدار عملة وطنية جديدة تحمل المواصفات العالمية ، والغاء نظام التعددية في اسعار الصرف للدينار العراقي الذي كانت سائدة آنذاك قبل صدور قانون 65 ، وذلك من خلال انشاء نافذة بيع العملة الاجنبية والتي تساعد على التقليل من حجم التقلبات التي يتعرض لها سعر الصرف الاجنبي في العراق ،

الشكل (6) نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق



المصدر البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، نشرات اسعار الصرف . <https://cbi.iq/page/142>

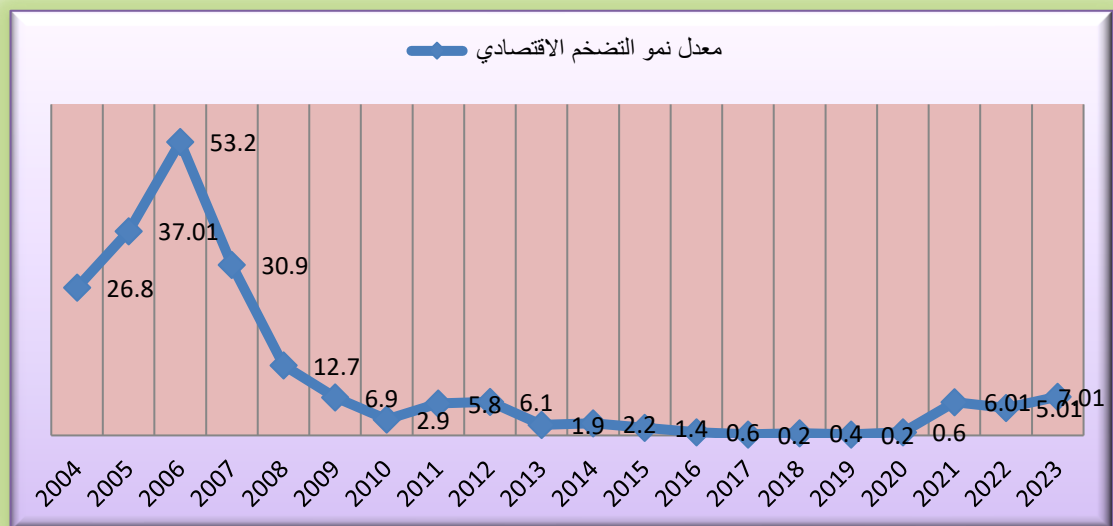
من خلال الشكل (6) نرى ان هناك ارتفاع في سعر الصرف الاجنبي الرسمي والموازي وباتجاهات متقاربة خلال الاعوام (2006-2004) وجاء هذا نتيجة استجابة سعر صرف الدينار العراقي الى تعليمات وإجراءات البنك المركزي ، اما في المدة (2019-2007) كان هناك تراجع في مستوى سعر الصرف الرسمي والموازي ، اذ بلغ سعر الصرف الرسمي في عام 2007 حوالي (1255) دينار عراقي مقابل دولار امريكي ليصل الى (1190) دينار عراقي مقابل دولار امريكي ، وهو ايضا كان مقاربا لسعر الصرف الموازي الذي بلغ (1267) دينار عراقي مقابل دولار امريكي عام 2007 حتى وصل الى (1196) دينار عراقي مقابل دولار امريكي عام 2019 ، جاء هذا الاستقرار في هذه الاسعار بسبب قيام البنك المركزي بتوظيف جزء من الاحتياطات الاجنبية ، من اجل تخفيض قيمة الدولار الامريكي امام الدينار العراقي ، وامتصاص جزء من الارصدة النقدية لدى الجمهور عن طريق زيادة كمية مبيعات الدولار الامريكي من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية ، فضلا عن ذلك قيام البنك المركزي بوضع اجراءات مشددة في منع تهريب العملة الاجنبية

بينما نلاحظ خلال المدة (2003-2020) ان هناك انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ، اذ سجل الدينار العراقي (1450 دينار عراقي مقابل دولار امريكي لسعر الصرف الرسمي ، و (1460 دينار عراقي مقابل دولار امريكي لسعر الصرف المعلن عام 2020 ، حدث هذا نتيجة الصدمة المزدوجة المتمثلة في انهيار اسعار النفط العالمية ، باعتباره المصدر الرئيسي للموارد المالية في العراقي ، وكذلك ظهور جائحة كورونا كان سبب في حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة ، الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية لأغراض المضاربة او لأغراض التحوط ، وهنا يكون تدخل البنك المركزي بشكل مباشر من خلال زيادة مبيعات العملة الاجنبية عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية ، وهذا يعد ضروري ايضا للمحافظة على الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي من الاستنزاف ، واعادة النظر بسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار واجراءات التخفيض [27] وهذا ما قد حدث عام (2023) والذي بلغ (1234) دينار مقابل دولار لسعر الصرف الرسمي ، و (1447) دينار عراقي مقابل دولار امريكي لسعر الصرف المعلن .

سادسا : تحليل اثر نافذة بيع العملة على معدلات التضخم الاقتصادي

تعتبر نافذة بيع العملة الاجنبية من اهم الادوات التي استخدمتها السياسة النقدية بشكل كبير في عام 2003 ، فهي المؤثر المباشر على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي ، ذلك من اجل التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوطات التضخمية ، وادارة السيولة المالية وكمياتها في الاقتصاد ، وتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي من خلال تحقيق سعر صرف توازني، وهذا يمكن ان يكون له تأثير مباشر وايجابي على المستوى العام للأسعار ، وبالخصوص اسعار المدخلات الانتاجية ، واسعار السلع المستوردة بشكل نهائي [28]

الشكل (7) معدل نمو التضخم الاقتصادي في العراق



المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث ، البيانات الاقتصادية والاحصائية ، القطاع المالي والنقدي .

<http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=23>

يمكن ملاحظة مسار معدل نمو التضخم الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2023) من الشكل (7) نرى ان هناك ارتفاع كبير في بداية المدة وللأعوام (2004-2006) والذي بلغ (53.2 %) في عام 2006 وكان سبب هذا الارتفاع في معدل نمو التضخم الاقتصادي الى زيادة النفقات العامة بالخصوص النفقات الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب على الاستيرادات من جانب، وارتفاع معدلات الاجور والرواتب من جانب اخر، بينما نلاحظ بعد ذلك ان هناك تراجع في معدل نمو التضخم حتى عام 2010 اذ بلغ (2.9%) وهذا يعود بالأساس الى فعالية السياسة النقدية وقدرة البنك المركزي بالسيطرة على التضخم عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية، وتحقيق التوازن بين

سعر صرف الدينار العراقي والعملة الاجنبية، وفي الاعوام (2011-2012) كان هناك ارتفاع في معدل نمو التضخم الاقتصادي قد سجل (5.8%- 6.1%) على التوالي وكان هذا الارتفاع نتيجة تضخم الكتلة النقدية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وبعد ذلك يمكن ان نلاحظ ان هناك تراجع واستقرار نسبي في معدل نمو التضخم حتى عام 2020 والذي بلغ (0.2%) ولعل ذلك يعود بالأساس الى قرار البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف الدينار العراقي عن طريق استخدام سياسة نافذة بيع العملة الأجنبية عن طريق التحكم بالاحتياطات الأجنبية الموجودة لديها، مع تلبية احتياجات المصارف والمؤسسات المالية و القطاع الخاص وشركات التمويل المالي مع العملة الأجنبية، وهذا ما يحافظ بدوره على الحد من معدلات التضخم الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف الدينار العراقي، هذا التراجع في معدل نمو التضخم الاقتصادي لم يصمد طويلا حيث سرعان ما ارتفع بشكل واضح في عام 2023 ليصل الى (7.01%) ويعزى هذا الارتفاع الى ضرورة تقليل عدد المتعاملين في نافذة بيع العملة الأجنبية، واللجوء الى السوق الموازي في تلبية الحاجة الى الدولار الأمريكي، لوجود ارتباط بين السلع الاستهلاكية والاستيرادات المقومة بالدولار الأمريكي، فضلا عن ان هناك تزايد في الطلب العالمي على النفط، الامر الذي أدى الى ارتفاع اسعار النفط بالأسواق العالمية، وطالما ان ايرادات الاقتصاد العراقي ترتبط بالأسعار النفطية العالمية كان هناك زيادة في الإيرادات العامة للدولة وهذه الزيادة انعكست على الانفاق العام ومن ثم المستوى العام للأسعار، وبهذا يمكن القول ان هناك علاقة واضحة بين نافذة بيع العملة الأجنبية ومعدل نمو التضخم الاقتصادي في العراق، وذلك عندما يقوم البنك المركزي بتقليل حجم المبيعات في نافذة بيع العملة الأجنبية هذا يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالعكس في حالة زيادة مبيعات العملة الأجنبية، وذلك بسبب اعتماد السوق النقدية وسوق المستهلك على الاستيرادات المقومة بالدولار الأمريكي [29].

سابعا- قياس اثر نافذة بيع العملة الأجنبية على التضخم الاقتصادي في العراق

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

وتم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع باستخدام برنامج (Eviews12) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد التقدير كانت النتائج موضحة في الجدول (4) ومن نلاحظ ان المتغير (WS) استقر بالمستوى بوجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و 10% أي انه سيكون متكامل من الدرجة I(0)، اما (INF) فقد استقر في المستوى 5% بدون قاطع واتجاه عام، وعند اخذ الفروق الأولى وتبين ان المتغيرين استقر عند مستوى 5% و 10% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او كليهما او بدونهما. لذلك سنقوم بتقدير نموذج (ARDL) لتقدير العلاقة بين مبيعات نافذة العملة ومعدل التضخم لبيان الآثار القصيرة والطويلة الاجل للمتغير المستقل على المتغير التابع.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level	WS	INF
With Constant	t-Statistic	-2.7145	-2.3004
	Prob.	0.0899	0.1817
		*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0015	-3.1333
	Prob.	0.0274	0.1343
		**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7728	-2.6693
	Prob.	0.0083	0.0105
		***	**
At First Difference			
		d(WS)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-4.2225	-3.0544
	Prob.	0.0056	0.0498
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1785	-5.2959
	Prob.	0.0250	0.0040
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4338	-2.6359
	Prob.	0.0000	0.0118
		***	**

جدول (1) نتائج اختبار ديكي فولر
المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

2- تقدير نموذج (ARDL) لدالة التضخم
قبل تقدير النموذج لابد من توصيف الدالة المراد تقديرها وكما يلي :-

$$INF = f(WS)$$

اذ ان (INF) يمثل معدل التضخم ، (WS) يمثل مبيعات نافذة العملة
تم اجراء تقدير دالة التضخم باستخدام نموذج ARDL وكانت النتائج كما موضحة بالجدول (2) ومنه نلاحظ ان القدرة التفسيرية للنموذج R^2 كانت (0.83) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر 83% من التغيرات في معامل معدل التضخم والنسبة المتبقية لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج ، كانت قيمة (Adjusted R-squared) (80%) ، اما معنوية النموذج فقد كان النموذج معنوي اذ كانت قيمة (F-statistic) (26.16) وهي معنوي عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob(F-statistic) اذ كانت اقل من 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. اما اختبار التخلّف الأمثل للنموذج المقدر الموضح بالشكل (8) وتبين ان افضل تخلّف كان (1) وحسب معيار Akaike

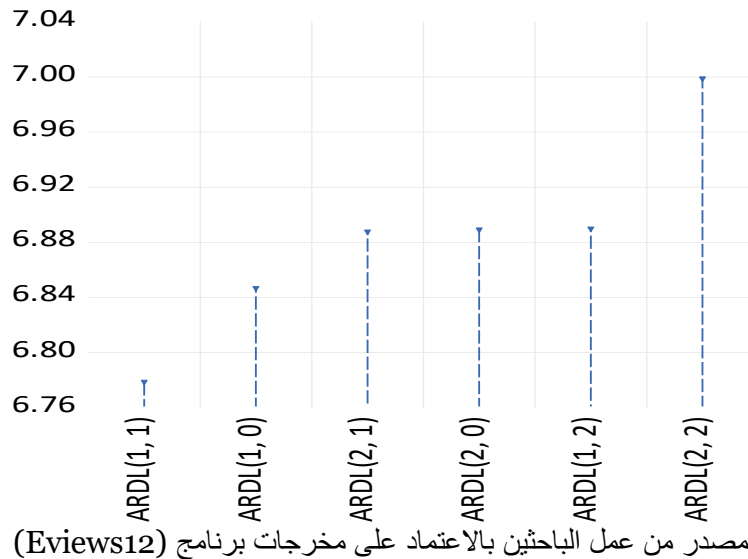
جدول (2) نتائج نموذج ARDL لدالة التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.822255	0.133693	6.150319	0.0000
WS	-0.152373	0.073916	-2.061432	0.0570
WS(-1)	0.117837	0.064356	1.831019	0.0870
C	-0.166663	1.855251	-0.089833	0.9296
R-squared	0.839583	Mean dependent var		9.603158
Adjusted R-squared	0.807499	S.D. dependent var		14.56579
S.E. of regression	6.390727	Akaike info criterion		6.732237
Sum squared resid	612.6208	Schwarz criterion		6.931066
Log likelihood	-59.95625	Hannan-Quinn criter.		6.765887
F-statistic	26.16870	Durbin-Watson stat		1.878428
Prob(F-statistic)	0.000003			

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

شكل (8) اختبار التخلّف الأمثل

Akaike Information Criteria



3- اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة التضخم

تم اجراء اختبار الحدود لبيان مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج المقدر وتم الحصول على النتائج بالجدول (3). يوضح الجدول ان قيمة F-statistic لاختبار الحدود كانت (3.08) وهي اكبر من القيمة الجدولية الدنيا واقل من القيمة الجدولية العليا عند مستوى معنوية 10% وهي واقعة في منطقة عدم الحسم لذلك سنعتبر ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

جدول (3) نتائج اختبار الحدود لدالة التضخم

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.088503	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

4- اختبار النموذج المقدر

أ- اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

الجدولين (4) و (5) يوضحان اختبار النموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين ومن نلاحظ ان قيمة F و Chi-Square كانت غير معنوية عند مستوى معنوية

5% وذلك حسب قيمة Prob التي كانت اكبر من 5% لاختباري الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وعليه النموذج خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين ولذلك سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

جدول (4) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.530923	Prob. F(2,13)	0.6003
Obs*R-squared	1.434738	Prob. Chi-Square(2)	0.4880

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.056471	Prob. F(1,16)	0.8152
Obs*R-squared	0.063307	Prob. Chi-Square(1)	0.8013

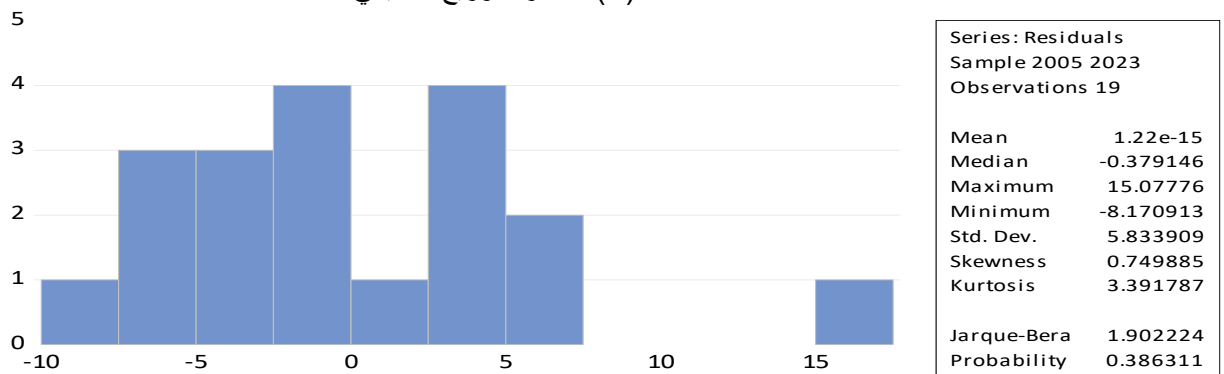
جدول (5) اختبار عدم تجانس التباين

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل (9) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج ومنه نلاحظ ان قيمة (Jarque-Bera) (1.9) كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وحسب قيمة (prob) التي كانت (0.38) وهي اكبر من 5% وعليه ستكون البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

شكل (8) اختبار التوزيع الطبيعي

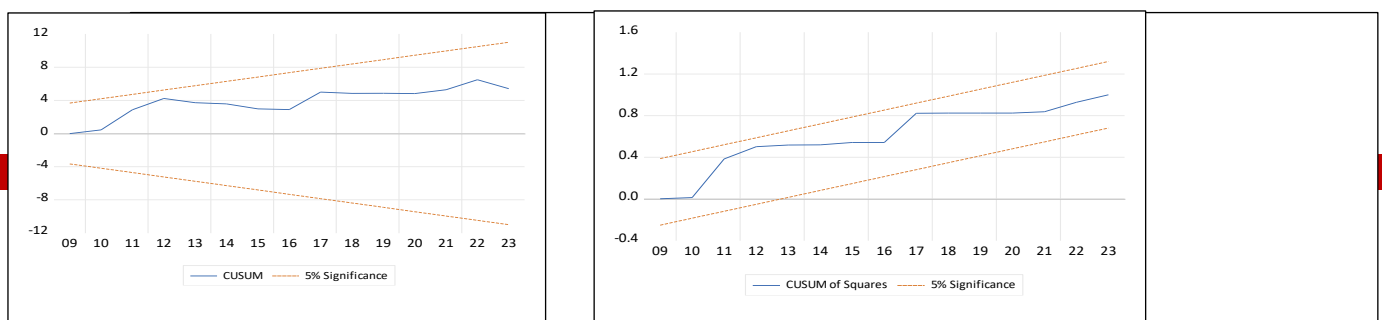


المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

ج- اختبار استقرارية النموذج المقدر

يوضح الشكل (10) الاختبار الهيكلي للنموذج المقدر ومن نلاحظ ان قيمة اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) الموضح في الجزء A كان ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر مستقر خلال الاجل القصير، اما الجزء B الذي يوضح اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) كان داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر مستقر في الاجلين القصير والطويل.

شكل (10) اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

5- تحليل نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل

الجدول (6) يوضح نتائج العلاقة قصيرة الأجل ومنه نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين مبيعات نافذة العملة (WS) ومعدل التضخم في الفترة الحالية وهو معنوي عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob أي ان زيادة مبيعات نافذة العملة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض معدل التضخم بنسبة 0.15 % وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية، اما معلمة تصحيح الخطأ فنلاحظ انها معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob وكذلك سالبة بلغت (-0.17) وهذا يعني ان 17% من الأخطاء تصحح في نفس السنة تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل والنسبة المتبقية تصحح في المدة التالية.

جدول (6) نتائج العلاقة قصيرة الاجل لدالة الاستقرار النقدي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(WS)	-0.152373	0.047176	-3.229886	0.0056
CointEq(-1)*	-0.177745	0.054851	-3.240511	0.0055

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

اما العلاقة طويلة الاجل الموضحة نتائجها في الجدول (7) ومنه نلاحظ ان مبيعات نافذة العملة ليس لها تأثير معنوي في معدل التضخم في الفترة الطويلة

جدول (7) نتائج العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WS	-0.194306	0.643036	-0.302170	0.7667
C	-0.937654	10.67463	-0.087839	0.9312

$$EC = INF - (-0.1943*WS - 0.9377)$$

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

الخاتمة

اعتمادا على ما تقدم يمكن القول ان العلاقة بين نافذة بيع العملة الاجنبية وسعر الصرف الاجنبي ومعدل التضخم الاقتصادي في العراق قائم على اساس الآلية التي تعمل بها نافذة العملة الاجنبية كأداة من ادوات السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي، والتي يمكن ان تؤثر على معدل نمو التضخم الاقتصادي، بواسطة عملية التعقيم النقدي (تتضمن هذه الآلية تعقيم عرض النقد الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة الإيرادات النفطية)، على اعتبار ان القيمة الحقيقية لسعر صرف الاجنبي ناجمة عن طريق زيادة عرض النقد في العراق، وبالتالي فان تدفق العملة الاجنبية من خلال مبيعات النافذة يؤدي الى امتصاص او سحب السيولة النقدية في السوق النقدية، مما يقلل من نمو عرض نقد العملة المحلية، مقابل زيادة عرض الدولار الامريكي، وبهذا يرتفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، ومن ثم ترتفع قدرته الشرائية، وهذا يؤدي بدوره الى الحد من الضغوط التضخمية، وبالأخص التضخم المستورد، لان حاجات المستهلك الاساسية تعتمد بشكل واسع على الموارد المستوردة من الدول الاخرى، وكذلك بينت نتائج الاختبارات القياسية الى ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج المختارة، اما نتائج العلاقة قصيرة الاجل فانها كانت عكسية بين مبيعات نافذة العملة ومعدل التضخم وهو معنوي عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob أي ان زيادة مبيعات نافذة العملة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض معدل التضخم بنسبة 0.15 % وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية، اما معلمة تصحيح الخطأ فنلاحظ انها معنوية عند مستوى 5% وحسب قيمة Prob وكذلك سالبة

بلغت (0.17-) وهذا يعني ان 17% من الأخطاء تصحح في نفس السنة تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل والنسبة المتبقية تصحح في فترة زمنية تالية.

المصادر

- 1- سوسن كريم هودان - اديان سالم علي ، قياس وتحليل اثر مزاد العملة الاجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للفترة (2004-2019) ، مجلة اكليل للدراسات الانسانية ، العدد الثامن ، 2021 ، ص 839-870 .
- 2- محمود داغر ، تأثير نافذة بيع العملة في تغييرات سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2015 ، المجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 9 ، المجلد 23 ، عام 2017 ص 295-322.
- 3- مصطفى محمد ابراهيم ، نافذة بيع العملة الاجنبية من مرحلة الانتقال الى مرحلة الانتظام وبناء اقتصاد حقيقي في العراق للمدة 2003-2023 دراسة قياسية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 19 ، العدد الخاص ، الجزء الثالث ، 2023 ص 273-292.
- 4- امير علي خليل ، رسل حامد جفات ، تأثير نافذة بيع العملة الاجنبية في المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2013-2020 ، مجلة وارث العلمية ، العدد 7 ، المجلد 3 ، 2021 ص 17-1.
- 5- مصطفى كامل رشيد ، مصطفى محمد ابراهيم ، قياس اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق للمدة 2004-2016 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 57 ، 2018 ص 42-73.
- 6- حنان حسن مصطفى ، هجير عدنان زكي ، نافذة بيع العملة الاجنبية ودورها في التأثير على سعر الصرف الدينار العراقي : دراسة تحليلية للمدة 2003-2012 ، مجلة الريادة المال والاعمال ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، 2023 ص 124-136.
- 7- صباح رحيم مهدي ، امل عبد الحسن ، اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر الصرف في العراق لفترة 2004-2016 ، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الاول ، 2019 ص 133-146.
- 8- سيف محمد رضا ، كمال كاظم جواد ، تأثير سعر الصرف في كفاية راس المال العراق حالة دراسية للفترة 2010-2019 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 11 ، العدد 41 ، 2022 ص 213-230.
- 9- كاظم الاعرجي ، امجد فخري ، قياس العلاقة بين مزاد العملة والاحتياطات الدولية في العراق باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) ، مجلة اهل البيت ، العدد 28 ، 2017 ص 424-510.
- 10- باسم عبد الهادي حسن ، مصطفى كامل رشيد ، العوامل المحددة للطلب على العملة الاجنبية في العراق دراسة تحليلية قياسية للمدة 2004-2022 ، ورقة بحثية ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق 2024 ص 1-23.
- 11- لؤي خلف دلف ، صابر محمد زهو ، الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2019-2004 ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 55 ، الجزء 3 ، 2021 ص 380-396.
- 12- حوراء حاكم حسن ، علي جابر عبد الحسين ، تحولات السياسة النقدية في العراق بعد التغير 2003 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 19- العدد 2 ، 2023 ص 99-114.
- 13- هاشم جبار الحسني ، زهراء كاظم مجيد ، نافذة بيع العملة وتأثيرها على بعض مؤشرات اداء المصارف التجارية في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 34 ، المجلد 9 ، 2020 ص 239-263.
- 14- وليد عبيد عبد النبي ، مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، 2017 ص 1-14.
- 15- علي عبد الرحيم العبودي ، نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق بين الاستجابة والضرورة ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق بغداد ، 2023 ص 3-20 .
- 16- عبد الحسين الغالبي ، براء ناظم هادي ، نافذة بيع العملة الاجنبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النقدية والمالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد 33 ، 2023 ص 89-119 .
- 17- ممدوح عطا الله فيحان ، تحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط ومزاد العملة الاجنبية ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 50 ، الجزء 2 ، 2020 ص 444-460 .
- 18- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2022 ص 1-19 .
- 19- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2023 ، ص 1-30 .
- 20- مروة محمد عودة ، اديب قاسم شندي ، اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في سعر الصرف - العراق حالة دراسية للمدة 2004-2019 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 14 ، العدد 44 ، 2022 ، ص 32-60.



- 21- وحيدة جبر ال منشد ، منى جابر ، دور مزاد العملة في استقرار سعر الصرف والخيارات المطروحة في ظل انخفاض الاحتياطي الاجنبي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 53 ، 2017 ، ص 85-118 .
- 22- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2016 ، ص 1-30 .
- 23- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2020 ، ص 1-20 .
- 24- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، مصدر سابق ، 2023 ، ص 1-30 .
- 25- علي اسماعيل عبد المجيد ، فراس حسين علي ، قياس وتحليل العوامل المؤثرة على الاحتياطات الدولية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 20 ، العدد 1 ، 2024 ، ص 614-638 .
- 26- مهند يحيى خضير ، وفاء عبد الامير حسن ، دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف وانعكاسه على التضخم ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 17 ، العدد 60 ، 2022 ، ص 90-104 .
- 27- شهد جاسم محمد ، احمد جبر سالم ، تحليل اثر تغيرات سعر الصرف على اداء مؤشر معدل الدوران في سوق العراق للأوراق المالية – دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2021 ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18 ، العدد 68 ، 2023 ، ص 275-294 .
- 28- شاكر حمود صلال ، حسن خلف راضي ، تحليل اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على معدلات التضخم في العراق ، مجلة كلية المأمون ، العدد 33 ، 2019 ، ص 160-178 .
- 29- وزارة التخطيط العراقية ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الكلية والنماذج الاقتصادية ، تقييم السياسة النقدية والمصرفية ، 2023 ، ص 1-74 .